

## شروط وأحكام بطاقات سامبا الائتمانية

### تمهيد:

حيث أن مقدم الطلب يرغب في الحصول على ائتمان من مجموعة سامبا المالية (سامبا) من خلال بطاقة سامبا الائتمانية (فيزا / ماستركارد) ("البطاقة") بالإضافة إلى خدمات هاتف سامبا المصرفي وخدمات وأجهزة الصرف الآلي وخدمات الإنترنت ذات الصلة، سوف يقوم سامبا بإصدار البطاقة وفق الشروط والأحكام التالية.

• يعتبر التمهيد أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

### الشروط والأحكام الخاصة بالعميل (حامل البطاقة):

- عند قبول طلب البطاقة، المقدم عن طريق موقع سامبا الإلكتروني أو عن طريق الفرع، وإصدارها، يتم إرسالها مع نسخة من الإفصاح المبدئي بالبريد إلى عنوان العميل وعلى مسؤوليته وعند تسلم البطاقة يقوم بالتوقيع فوراً في المكان المخصص لذلك على الجهة الخلفية من البطاقة.
- يقوم حامل البطاقة ببدء تشغيل البطاقة عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبنك مباشرة أو عن طريق سامبا أون لاين، إن أي استعمال للبطاقة أو للخدمات المذكورة سوف يشكل قبولاً من جانب حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام.
- يوافق حامل البطاقة على أنه يجوز لسامبا إلغاء البطاقة إذا بقيت البطاقة بدون تفعيل لمدة تزيد عن الستينين.
- يتعهد حامل البطاقة بإشعار سامبا بأية تغييرات تحدث تتعلق ببياناته الشخصية مثل الهوية أو الإقامة وعنوانه أو أرقام هاتفه أو وظيفته والتوقيع. وفي حالة عدم تزويد سامبا بالبيانات أو في حالة عدم صحة البيانات المقدمة، يجوز لسامبا إيقاف البطاقة، رفض تجديد البطاقة، أو إلغاء حساب البطاقة والمطالبة بتسديد جميع مستحقات البطاقة.
- يجوز لحامل البطاقة، وفقاً لاختيار سامبا، أن يحصل على أربع بطاقات إضافية (البطاقات الإضافية) كحد أقصى لأقرب المباشرين ممن هم فوق سن الثامنة عشر (١٨) من العمر، ويلتزم حامل البطاقة بالوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن تلك البطاقة / البطاقات الإضافية، لا تصدر بطاقة إضافية إذا كان الحد الائتماني للبطاقة الأساسية هو ٢٠٠٠ ريال أو أقل.
- يقبل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن جميع العمليات التي تتم باستعمال بطاقته / بطاقته الخاصة أو الإضافية للحصول على الخدمات البنكية باستخدام الوسائل الإلكترونية عبر الاتصال المباشر أو الاتصال قريب المدى أو خلافها، كما ويقبل أن تكون سجلات البنك الخاصة بتلك العمليات نهائية وملزمة له، ويقوم حامل البطاقة بتسوية جميع منازعاته / منازعاتها مع التجار بدون أدنى مسؤولية على سامبا.
- يمكن لحامل البطاقة استخدام بطاقته للسحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي المحلية والدولية وكذلك من البنوك و يعتبر مسؤولاً عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يوافق حامل البطاقة على أن جميع العمليات بالعملة الأجنبية ستخضع لسعر التحويل إلى الريال السعودي وكذلك إلى هامش العمليات الدولية، ويقبل جميع الهوامش الناتجة عن هذه العمليات حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يوافق حامل البطاقة على أن جميع العمليات الأجنبية بما في ذلك العمليات المدفوعة بالريال السعودي سوف تخضع لهامش العمليات الدولية، ويقبل جميع الهوامش الناتجة عن هذه العمليات حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يوافق حامل البطاقة على أن عمليات التحويل من حساب الحد الائتماني للبطاقة إلى الحساب الجاري تعتبر عمليات سحب نقدي، ويعتبر مسؤولاً عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يلتزم حامل البطاقة بدفع جميع المبالغ المذكورة في البند ٦ أعلاه للبنك حتى ولو لم يكن حامل البطاقة قد وقع على فاتورة شراء أو سحب نقدي.
- يوافق حامل البطاقة على التسجيل الآلي (بدون أي إجراء من طرف حامل البطاقة) إلى أية طريقة لتسديد الفواتير عن طريق البطاقات إلكترونياً مثل "سداد" والتي قد تقدم إلى حامل البطاقة لتسهيل عمليات دفع الفواتير الشهري.
- يوافق حامل البطاقة على أن عمليات دفع الفواتير عن طريق نظام "سداد" وعمليات السحب النقدي، وكذلك معدل النسبة السنوي على العمليات الدولية لا تتدرج تحت نظام المكافآت للبطاقات الائتمانية.
- يوافق حامل البطاقة على أنه يجوز لسامبا في أي وقت، وبدون الحاجة إلى إشعار مسبق، القيام مباشرة بخصم قيمة أية مبالغ مستحقة على حامل البطاقة من أية مبالغ موجودة في أي حساب جاري أو توفير لحامل البطاقة لدى سامبا.
- يوافق حامل البطاقة على أن تكون سجلات سامبا هي إثبات مقبول للمبلغ الصحيح لدين حامل البطاقة.
- في حالة فقدان حامل البطاقة إقامته في المملكة العربية السعودية، فإن للبنك الحق في إلغاء بطاقته / بطاقته الائتمانية وعلى العميل تسديد المبالغ المستحقة.
- لا يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية عن هذه العمليات بعد قيامه بإبلاغ سامبا بفقد أو سرقة البطاقة وذلك في حال توفر الشروط الآتية:
  - قيام حامل البطاقة دون أي تأخير بإبلاغ سامبا عن طريق الهاتف بفقد أو سرقة البطاقة.
  - عدم قيام سامبا باستلام بلاغ فقدان أو سرقة البطاقة نتيجة إهمال أو تأخير من طرف سامبا.
  - قيام حامل البطاقة باتخاذ إجراءات احترازية لحفظ البطاقة والاهتمام بها من مخاطر السرقة أو الاستخدام غير النظامي.
- يكون الحد الأقصى لمسؤولية حامل البطاقة هو حد الائتمان المتاح للبطاقة أو قيمة العمليات الغير موافق عليها من حامل البطاقة والتي قيدت في كشف الحساب بعد الإبلاغ عن ضياع أو سرقة البطاقة، أيهما أقل.
- يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدام بطاقته في تنفيذ أي مشتريات أو خدمات ممنوعة بموجب الأنظمة والأحكام السارية في المملكة العربية السعودية.
- يوافق حامل البطاقة على أنه لن يستخدم البطاقة للمناجزة في العملات الأجنبية، وشراء العملات

## ٣٣،٥ خسائر المالية نتيجة العمليات غير الصحيحة بسبب عدم إبلاغ سامبا عن ضياع أو سرقة البطاقة على الفور.

٣٤) يدرك حامل البطاقة وبوفاق على طريقة علاج الرصيد الفائض على حساب البطاقة الائتمانية الغير متحرك، وتصنيفه والمحدد الزمنية المقررة لذلك كالتالي:

١،٣٤ بعد "نشطاً" إذا لم يمضي على آخر عملية مدين نغذها حامل البطاقة أو وكيله المقوض مدة أربع وعشرون شهراً ميلادياً.

٢،٣٤ بعد "راكداً" إذا أكمل مدة أربع وعشرون شهراً ميلادياً من تاريخ آخر عملية مدين أجراها حامل البطاقة أو وكيله المقوض.

٣،٣٤ بعد "غير مطالب به" إذا أكمل مدة خمس سنوات ميلادية (ستون شهراً) (تشمل مرحلة الحسابات الراكدة) ولم ينفذ حامل البطاقة أو وكيله المقوض أي عملية مدين، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على حامل البطاقة واستنفذ جميع وسائل الاتصال به.

٤،٣٤ بعد "متروكاً و صاحبه منقطع عن البنك" إذا أكمل مدة خمس عشر سنة ميلادية (مائة و ثمانون شهراً) (تشمل مرحلة الحسابات الراكدة و الغير مطالب بها) ولم ينفذ حامل البطاقة أو وكيله المقوض أي عملية مدين، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على حامل البطاقة واستنفذ جميع وسائل الاتصال به.

٣٥) من غير الإخلال بأي مادة أخرى في هذه الاتفاقية، يوافق حامل البطاقة على ما يلي: (١) احتساب ودفع ضريبة القيمة المضافة حسب النسبة واجبة التطبيق إلى سامبا على الرسوم والأجور المعينة في الإفصاح المبدئي و (٢) أحقية سامبا بخصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة واجب السداد من حساب حامل البطاقة بدءاً من ١٠ يناير ٢٠١٨م.

### الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا):

١. يكفل سامبا بما لا يتعارض مع هذه الشروط والأحكام لحامل البطاقة في سداد قيمة مشترياته من التجار و المؤسسات التي تقبل التعامل بهذه البطاقة.
٢. يخصم سامبا جميع مبالغ عمليات البطاقة ومصاريف الاشتراك والمصاريف الأخرى المتعلقة بها (شاملة المصاريف القانونية) والالتزامات الناشئة عن البطاقة الإضافية وقيمة أية أضرار فعلية يتكبدها سامبا نتيجة استعمال البطاقة، وذلك من حساب البطاقة ("حساب البطاقة").
٣. يقوم سامبا بإجراء التحقيق الضروري لتحديد المسؤوليات والالتزامات عن أي عملية غير نظامية قام حامل البطاقة بالإبلاغ عنها، ويتبغى على حامل البطاقة تقديم المعلومات والوثائق اللازمة للمساعدة في التحقيقات.
٤. لا يتحمل سامبا أي مسؤولية حيال العمليات المتنازع عليها إذا أثبت حامل البطاقة وجود احتيال ورفض توفير المستندات ذات الصلة.
٥. يجوز لسامبا في أي وقت، أن يرفض قبول أية عملية قام بها حامل البطاقة على بطاقته الائتمانية، و بدون أن التزام منه بإخطاره أي تفسير أو سبب لذلك، إن مثل هذا الرفض من سامبا بأسباب مثل، ولكن بدون تحديد، الاستخدام المتزامن لبطاقة الائتمان ذاتها في عمليات في مكانين مختلفين، أو استخدام بطاقة الائتمان في عمليات ممنوعة أو غير قانونية وفقاً للقوانين السعودية المرعية و/أو قوانين الإختصاص حيث تتم أية عملية، ولن يكون سامبا مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو مصاريف (مباشرة أو غير مباشرة، لافقة أو غير لافقة) يتكبدها حامل البطاقة بسبب رفض سامبا قبول أية عمليات قام بها حامل البطاقة، سيقوم سامبا بإعلام حامل البطاقة بدون تأخير عن رفض سامبا لأية تحويلات أو عمليات بنكية من جهة العميل.
٦. يحق لسامبا تجميد حساب حامل البطاقة في حالة عدم تحديث المعلومات المتعلقة ببطاقته الشخصية وتزويد سامبا بصورة منها عند انتهاء صلاحيتها.
٧. تطبيقاً للوائح التنظيمية ذات الصلة، فإن لسامبا كامل الحق في تحديد حد السحب النقدي المسموح به للبطاقة، والمحدد حالياً بحد أقصى سنته ٣٠٪ من حد البطاقة الائتماني.
٨. يجوز لسامبا أن يقوم في أي وقت بإنهاء العمل بهذه الشروط والأحكام واستعادة جميع البطاقات (تعتبر كلها مطوخة لسامبا)، وعلى حامل البطاقة القيام فوراً بإعادة جميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين إلى سامبا.
٩. يجوز لسامبا في أي وقت تغيير أو تعديل أي من هذه الشروط والأحكام، و سوف يقوم سامبا (خلال ٣٠ يوماً) بإبلاغ حامل البطاقة بهذا التغيير، في حال عدم موافقة حامل البطاقة على التغيير فيجب عليه إبلاغ سامبا بعدم موافقته على ذلك التغيير خلال ١٤ يوماً من استلامه إشعار التعديل وطلب إلغاء البطاقة، أو القيام بإنهاء هذه الخدمات وفقاً للمادة (١٣) من الشروط والأحكام الخاصة بالعمل (حامل البطاقة) أعلاه، باستثناء التغييرات المرتبطة بالاتي: أ) تحديد مهلة السماح (ب) تخفيض في رسوم غير العمولة أو رسوم التخلف عن السداد. ج) تغيير يتعلق بمعلومات حول أي خدمة اختيارية مرتبطة بشروط وأحكام البطاقة. ويعتبر احتفاظ حامل البطاقة ببطاقته بعد تاريخ إبلاغه بذلك التغيير قبولاً ضمناً وغير مشروط من جانبه بذلك.
١٠. سيوفر سامبا و خلال ٧ أيام عمل، صورة من المستندات التالية في حال طلب حامل البطاقة ذلك:
  - ١٠،١ طلب إصدار البطاقة.
  - ١٠،٢ الشروط والأحكام المحدثة.
  - ١٠،٣ صورة من عقود الإتمان، بما في ذلك مستندات الضمانات والكفالات، حسب الاحتياج.
١١. في حالة وجود اختلاف بين مبلغ أي إيداع نقدي في الصراف الآلي حسبما يدعيه حامل البطاقة وحسبما يظهر في حسابات البنك، يكون الاعتماد على حسابات سامبا ويتم إخطار حامل البطاقة بوجود ذلك الاختلاف.
١٢. يعتبر أي إشعار مطلوب من سامبا بموجب هذه الشروط والأحكام إشعاراً نظامياً وملزماً إذا تم إرساله بالبريد أو بالفاكس على العنوان المعطى من قبل حامل البطاقة أو بأية وسيلة أخرى يراها سامبا بمحض اختياره مناسبة.
١٣. يجوز لسامبا في أي وقت إحالة أي من حقوقه الواردة هنا إلى جهة أخرى دون إشعار أو موافقة حامل البطاقة.
١٤. لا يترتب على عدم صحة أي مادة أو نص في هذه الشروط والأحكام أو عدم جواز الوفاء به حسب الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية عدم صحة المواد والنصوص الأخرى في هذه الشروط والأحكام.
١٥. عند قبول الطلب وبعد أن تصبح مالكا للبطاقة سامبا، يصبح لسامبا السلطة والصلاحية بإدراج حامل البطاقة وتسجيله في مختلف برامج التأمين وذلك بعد موافقة حامل البطاقة بالتسجيل في مثل هذه البرامج. وتطبق الشروط والأحكام الخاصة على مختلف برامج التأمين وتكون ملزمة لكلا الطرفين وتكون متوفرة عند الطلب.
١٦. يحتفظ سامبا بالحق المطلق في رفض الاستجابة لأية تعليمات صادرة بالهاتف أو عن طريق جهاز الصرف الآلي أو الرسائل القصيرة إلا بعد الاستلام لاعتماد خطي مسبق لتلك التعليمات، ويجوز

لسامبا القيام بطباعة أو إلكترونياً تسجيل الرسائل القصيرة، أو تسجيل التعليمات الصادرة عن طريق الهاتف أو جهاز الصرف الآلي أو القيام بتصويرها على مايكرو فيلم، وتشكل تلك المطبوعات أو المواد المسجلة على مايكرو فيلم مقيولة داخل أو خارج المملكة العربية السعودية، ويشمل ذلك دون حصر مشلته في استئصالها في جميع الأغراض بما في ذلك إجراءات التقاضي.

١٧. لن يكون سامبا مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو مصاريف (مباشرة أو غير مباشرة، تبعية أو خلافاً) يتكبدها حامل البطاقة بسبب قيام سامبا بالعمل (أو رفض العمل) بناء على أية معلومات صادرة عبر سامبا فون أو أجهزة الصرف الآلي أو بسبب فشل حامل البطاقة في الحصول على الخدمات لأي سبب كان سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية، ويشمل ذلك دون حصر مشلته في الالتزام بمتطلبات أي من أحكام هذه الاتفاقية. إن حامل البطاقة ملتزم بتعويض سامبا عن جميع تلك الخسائر والأضرار والمصاريف.

١٨. يلتزم سامبا بإعادة الرسوم والعمولات المقروضة على العميل في حال قرر العميل عدم الرغبة في الحصول على البطاقة ولم يباشِر الإستفادة منها خلال (عشرة أيام عمل).

١٩. تخضع هذه الاتفاقية لأحكام الأنظمة السعودية ذات الصلة و/أو الأنظمة السائدة في المكان الذي تمت فيه أية عملية الأتصال مباشر أو اتصال قريب المدى بموجب هذه الاتفاقية، وتتم تسوية أي نزاع بين طرفي هذه الاتفاقية تسوية نهائية بواسطة لجنة تسوية المنازعات المصرفية في مؤسسة النقد السعودي.

٢٠. سوف تصدر سامبا، إذا أرتأت ذلك، وبموافقة العميل بطاقة ائتمانية بحد ائتماني يبدأ من ١٠٠ ريال أو أكثر وذلك حسب التقييم الائتماني الخاص بسامبا.

٢١. إن شروط وأحكام أية اتفاقية مزدوجة الشعار يكون البنك، حالياً أو مستقبلاً، طرفاً فيها سوف تسود على أحكام هذه الاتفاقية بالقدر الذي يكون مطلوباً لإزالة أي تضارب بين الاتفاقيتين، ولهذا الغرض، فإن أي نص يخالف في أية اتفاقية بطاقة مزدوجة الشعار سوف يعتبر تعديلاً لهذه الاتفاقية بموجب المادة (٩) من الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا) أعلاه.

### مصاريف البطاقة و غرامات التأخير:

١. سوف يتم إرسال كشف حساب لحامل البطاقة بالريال السعودي ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن فرق سعر العملة، متى وجد، في حالة قيام سامبا أو أي طرف آخر ذي صلة بتحويل أية عملة أجنبية إلى الريال السعودي.
٢. يقوم حامل البطاقة بتسديد دفعة شهرية في حسابه / حسابها. إن المبلغ الأدنى المستحق دفعة والموضح في حسابه / حسابها سوف يكون أقل مبلغ يمكن قبوله شهرياً من حامل البطاقة قبل حلول التاريخ المحدد للدفع، وإذا تجاوز الحد الائتماني ستكون هناك رسوم إضافية تستحق لسامبا عن مبلغ الزيادة المذكورة والتي ستكون مستحقة الدفع الفوري.
- ٢،١ قد تسمح سامبا من وقت لآخر، وفقاً لتقديرها، لحامل البطاقة بتحمل نفقات على بطاقة الائتمان، بما يتجاوز الحد الائتماني على أساس محدود. يوافق حامل البطاقة بموجب هذا على السماح لسامبا بتمديد هذا التسهيل وفقاً لتقدير سامبا الخاص. عندما تتم الموافقة على هذه المعاملات من قبل سامبا، سيصبح لحامل البطاقة الوقت حتى تاريخ استحقاق كشف الحساب التالي لتسوية المستحقات. هذا دون المساس بالنقطة ٦ أعلاه، وسوف يكون سارياً فقط على العمليات المعتمدة من قبل سامبا والتي تسببت في تجاوز حد الائتمان للبطاقة
٣. في حالة عدم دفع المبلغ الأدنى المطلوب دفعة عند حلول التاريخ المحدد للدفع لمدة ثلاثة شهور متتالية، سوف يقوم سامبا بتجميد حساب البطاقة ومعاملته كحساب متعثر.
٤. تصدر جميع البطاقات بخيار دفع المبلغ الأدنى المستحق وفي حال رغب العميل الذي لديه حساب مع سامبا باستخدام خيار دفع كامل المبلغ فعلياً إرسال تفويض كتابي إلى سامبا للخصم المباشر من حسابه لدى سامبا، وفي حالة عدم توفر الرصيد الكافي في حساب حامل البطاقة مع سامبا لتغطية المبلغ المستحق على البطاقة في يوم الاستحقاق فإن سامبا سيطبق في حقه ما جاء في المادة (٣) أعلاه.
٥. إن أية مبالغ تودع في حساب حامل البطاقة بواسطة شيك سوف تقيد لصالح الحساب بعد تحصيل المبالغ من قبل سامبا.
٦. في حالة وفاة حامل البطاقة فإن لسامبا الحق في مطالبة ورثته / ورثتها بكامل المبلغ المستحق على البطاقة في الحال، إلا إذا كان حامل البطاقة مشتركاً في برنامج الدرع الائتماني كما هو موضح أدناه.
٧. في حال إعلان حامل البطاقة إفلاسها، فإن جميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة سوف تصبح مستحقة الدفع فوراً.
٨. بالنسبة لأعضاء البطاقة مستخدمي برنامج "تقسيم"، في حالة التأخير أو عدم الدفع في التاريخ المحدد فسوف يتم إلغاء التقسيط ويصبح المبلغ المستحق واجب الدفع فوراً.
٩. يحسب البنك رسوم ائتمان على مبلغ العملية التي لم تسدد من اليوم الأول للعملية، ولتقادي احتساب رسوم الائتمان، يرجى تسديد كامل المبلغ قبل يوم الاستحقاق.
- الرجاء مراجعة جدول رسوم الائتمان و غرامات التأخير و طريقة احتساب قيمة الربح للمبالغ المستحقة و شرح مختصر لحساب العمليات الدولية في جدول الإفصاح المبدئي.

### شروط وأحكام الدرع الائتماني (اختياري)

- أ) مجموعة درع الائتمان للتأمين تغطي جميع المشاركين لدى برامج سامبا للدرع الائتماني.
- ب) المبلغ المغطى بالتأمين هو الرصيد المستحق على حامل البطاقة.
- ج) الحالات التي يشملها غطاء التأمين:
  ١. في حالة الوفاة.
  ٢. في حالة العجز الكلي بسبب حادث أو مرض.
  ٣. في حالة العجز الجزئي بسبب حادث أو مرض عدى الاستثنائات المذكورة في اتفاقية الدرع الائتماني.
- د) العمر المسموح لدخول البرنامج:
  ١. الحد الأعلى للعمر ٦٥ عاماً (الخامسة والستين عاماً) ويعتمد على التاريخ الميلادي.
  ٢. الحد الأدنى للعمر ١٨ عاماً (الثامنة عشر عاماً) ويعتمد على التاريخ الميلادي.
- هـ) العمر النهائي: الغطاء ينتهي للمشاركة في حالة بلوغ عمر ٦٩ (التاسعة والستين عاماً). لمزيد من المعلومات اتصل على هاتف سامبا فون ٨٠٠١٢٤٢٠٠٠

الرجاء مراجعة شروط وأحكام البطاقة على موقع سامبا أونلاين [www.samba.com](http://www.samba.com)

## شروط وأحكام الضرائب

من حامل البطاقة وذلك إذا كان واجباً وفقاً للنظام (القانون) أو بموجب هذه الاتفاقية على سامبا دفع تلك الضرائب إلى السلطات الضريبية المختصة مباشرة أو بالنيابة عن حامل البطاقة.

٩. إن سامبا غير مسؤولة عن أي غرامات أو فواتر تنتج عن تأخر حامل البطاقة أو عدم قيامه بدفع أي ضرائب واجبة الدفع.

١٠. يوافق حامل البطاقة على تعويض سامبا عن أي ضرائب أو تكاليف متعلقة بالضرائب أو رسوم إدارية أو غرامات دفعتها سامبا أو توجب عليها دفعها بسبب عدم تنفيذ حامل البطاقة لالتزاماته الواجبة عليه في هذا الشأن بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب النظام (القانون) أو بسبب تأخره في تنفيذ تلك الالتزامات.

١١. عندما يجب على سامبا أن تدفع أي ضرائب متعلقة بهذه الاتفاقية، فإن حامل البطاقة وافق على الالتزام بتعويض سامبا عن قيمة تلك الضرائب.

١٢. يجب على حامل البطاقة أن يدفع إلى سامبا كافة المبالغ الواجب عليه دفعها بموجب هذه الاتفاقية كاملة كما تم الاتفاق عليها، فإن كان على حامل البطاقة التزام نظامي (قانوني) بخضم أو استقطاع ضريبة من أي مدفوعات مستحقة لـ سامبا، فإن على حامل البطاقة بناءً على طلب سامبا زيادة المبالغ الواجب عليه دفعها إلى سامبا لتغطية أي نقص حاصل بسبب الخضم أو الاستقطاع إلى الحد الذي يساوي قيمة المبلغ الذي تم الاتفاق على دفعه إلى سامبا ابتداءً قبل الخضم أو الاستقطاع بموجب هذه الاتفاقية، والمبادرة بإشعار سامبا بذلك وقت استلامه للفاتورة ذات الصلة أو حين علم حامل البطاقة بوجود ذلك الالتزام، أيهما أسبق، كما أن عليه أن يقوم بتزويد سامبا بما يثبت استلام السلطات الضريبية المختصة لمبلغ تلك الضريبة التي قام حامل البطاقة بخضمها وان يزود سامبا كذلك بأي معلومات أو وثائق متعلقة بهذا الموضوع وفقاً لما تطلبه سامبا، وفي حالة استلام حامل البطاقة لطلب مكتوب من سامبا لتزويدها بتلك الوثائق والمعلومات، ولكن حامل البطاقة لم يقدم بتزويد سامبا بتلك الوثائق والمعلومات لأي سبب، فإن حامل البطاقة وافق على الالتزام بأن يدفع إلى سامبا تلك المبالغ المخصصة، ما لم يكن تأخر حامل البطاقة عن تزويد سامبا بالوثائق والمعلومات المطلوبة ناتجاً بشكل رئيسي عن تأخر السلطات المختصة في إصدارها.

١٣. في حالة زيادة مقدار الضريبة واجبة الدفع، فإن حامل البطاقة وافق على زيادة مبلغ الضريبة الواجب عليه دفعها إلى سامبا بمقدار مماثل لمقدار ما زاد من الضريبة.

١٤. من غير الإضرار بأي مادة أخرى في هذه الاتفاقية، يوافق حامل البطاقة على ما يلي: (١) احتساب ودفع ضريبة القيمة المضافة حسب النسبة واجبة التطبيق إلى سامبا على الرسوم والأجور المعينة في الإفصاح المبدئي و (٢) أفضية سامبا بخضم مبلغ ضريبة القيمة المضافة واجب السداد من حساب حامل البطاقة بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨م.

١. إن كلمتا ضريبة أو ضرائب حيثما وردتا في هذه الاتفاقية فإن معناهما يشمل الزكاة، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وضريبة الأرباح الرأسمالية، وضريبة المخراجات، وضريبة المدخلات، وضريبة رأس المال، وضريبة الدمغة، وضريبة أجور العاملين، وضريبة الاستقطاع، وضريبة المبيعات، وضريبة العقارات، ورسوم الأراضي البيضاء، وضريبة السلع الانتقائية، وضريبة الغنادق، وضريبة السياحة، وضريبة الإرث، وضريبة الاستهلاك، والرسوم الجمركية، وأي نوع آخر من الضرائب حالة أو مستقبلية بالإضافة إلى أي غرامات أو فواتر أو عمولات متعلقة بأي مما سبق ذكره أعلاه في هذه المادة، حيث يشار إلى جميع ما سبق لأغراض هذه الاتفاقية بـ "الضريبة" أو "الضرائب" بإضافة (أل) التعريف أو بدونها.

٢. إن جميع المبالغ (على سبيل المثال وليس الحصر العمولات، والرسوم، والمصاريف، والفواتر، والتعويضات، والمدفوعات، والأجور) الواجب على حامل البطاقة دفعها إلى سامبا مقابل الخدمات التي تقدمها سامبا بموجب هذه الاتفاقية تعتبر جميعها مبالغ مستقلة عن مبلغ أي ضريبة، وفي حالة فرض أي ضريبة فإن مقدار مبلغ تلك الضريبة أو مقدار نسبتها سيكون مبيناً بشكل مستقل.

٣. وافق حامل البطاقة على دفع كافة الضرائب المتعلقة بأي من المبالغ الواجب عليه دفعها إلى [سامبا]، كما وافق حامل البطاقة على أن يتحمل جميع التكاليف المتعلقة بذلك.

٤. عندما يتم فرض الضرائب بموجب النظام (القانون) فيما يتعلق بتقديم سامبا لأي خدمات لأي طرف بموجب هذه الاتفاقية، فإن ذلك الطرف يجب عليه أن يدفع إلى سامبا في تاريخ وجوب سداد تلك الضرائب أو قبله مبلغاً مساوياً لمقدار تلك الضرائب بالإضافة إلى أي مبالغ أخرى واجب على ذلك الطرف دفعها إلى سامبا بموجب هذه الاتفاقية.

٥. عندما يقضي النظام (القانون) بالزام سامبا بتقديم فاتورة ضريبة لأي طرف لهذه الاتفاقية، فإن سامبا سوف تقوم بذلك، مع العلم أن عدم تقديم سامبا لتلك الفاتورة الضريبية لا يصح الاحتجاج به لإعفاء ذلك الطرف من واجبه في أن يدفع إلى سامبا أي ضرائب واجبة الدفع.

٦. عندما يتوجب على حامل البطاقة أن يدفع مبلغ تعويض أو تأمين إلى سامبا، فإن حامل البطاقة يجب عليه أن يدفع إلى سامبا كامل مبلغ ذلك التعويض أو التأمين بالإضافة إلى أي ضريبة واجبة الدفع، إلا إذا قررت سامبا أنها تستحق ائتمانا أو إعادة دفع فيما يتعلق بتلك الضرائب من الجهات الضريبية المختصة.

٧. سيقوم أطراف هذه الاتفاقية بتزويد بعضهم بالتفاصيل المتعلقة بالتسجيل الضريبي والمعلومات ذات الصلة بناءً على طلب كل منهم وذلك لغرض الالتزام بالواجبات النظامية (القانونية) المتعلقة بالإقرار الضريبي.

٨. يقر حامل البطاقة ويوافق على أن سامبا لها الحق في خصم وتحصيل أي ضرائب متعلقة بهذه الاتفاقية من حساب حامل البطاقة وأمواله وإيراداته وأصوله الحالية والمستقبلية من غير حاجة إلى الحصول على موافقة أخرى

